


## أهمية بناء الحيز المالي لاستعادة التوازن الاقتصادي الخارجي في الجزائر

<sup>1</sup> عمر حميدات\*، <sup>2</sup> عباس بوهريه


<sup>1</sup> أستاذ محاضر (أ)، (جامعة غرداية، مخبر الدراسات التطبيقية في العلوم المالية والمحاسبة "EASFC")، (الجزائر)

[hamidat.amar@univ-ghardaia.dz](mailto:hamidat.amar@univ-ghardaia.dz) ✉

<https://orcid.org/0000-0002-5332-3829> 

<sup>2</sup> أستاذ محاضر (ب)، (جامعة غرداية، مخبر الدراسات التطبيقية في العلوم المالية والمحاسبة "EASFC")، (الجزائر)

[bouhoreira.abbas@univ-ghardaia.dz](mailto:bouhoreira.abbas@univ-ghardaia.dz) ✉

<https://orcid.org/0009-0008-0861-3908> 

### الملخص:

هدفت الدراسة إلى تقييم وإبراز أهمية بناء الحيز المالي لدى صنّاع السياسة الاقتصادية في الجزائر من أجل إعادة التوازن الاقتصادي الخارجي، ويستند إلى التحليل الاقتصادي المدعم بالتحليل الإحصائي لنماذج الديناميكية، وقد أفضت الورقة إلى أنّ الجزائر تملك فرصا استثنائية من أجل إعادة ضبط المالي للمالية العامة (توازن داخلي) وميزان المدفوعات (توازن خارجي) وتقليل حدة العجز في الأول والحفاظ على حالة التوازن الخارجي.

وبناء على ذلك أوصت الورقة بأهمية حوكمة المالية العامة سيما الإنفاق العام نحو المجالات الأكثر كفاءة، وكذا ضرورة إعداد استراتيجية نمو متوازن تتلاءم والوضع الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر كمدخل للتنويع الاقتصادي. الكلمات المفتاحية: توازن اقتصادي، حيز مالي، دين عام، سياسة نقدية، نموذج شعاع الانحدار الذاتي.

تصنيف JEL: E20, E61, H30, H50, H60

استلم في: 2024/01/18

قبل في: 2024/01/24

نشر في: 2024/01/26

\* المؤلف المرسل

كيفية الإحالة: حميدات ع، & بوهريه، ع (2024) أهمية بناء حيز مالي لاستعادة التوازن الاقتصادي الخارجي في الجزائر، دراسات العدد الاقتصادي، (01)15. الصفحات 1-15.

<https://doi.org/10.34118/djei.v15i1.3709>



هذا العمل مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي نسب المصنف - غير تجاري 4.0 دولي.

## *The importance of building the fiscal space to restore the external economic balance in Algeria*

HAMIDAT Amar <sup>1\*</sup>, BOUHOREIRA Abbas <sup>2</sup>

<sup>1</sup> Associate Professor (A) (University of Ghardaia, Laboratory of applied studies in financial and accounting sciences “EASFC” (Algeria)

[hamidat.amar@univ-ghardaia.dz](mailto:hamidat.amar@univ-ghardaia.dz) ✉

 <https://orcid.org/0000-0002-5332-3829>

<sup>2</sup> Associate Professor (B) (University of Ghardaia, Laboratory of applied studies in financial and accounting sciences “EASFC” (Algeria)

✉ [bouhoreira.abbas@univ-ghardaia.dz](mailto:bouhoreira.abbas@univ-ghardaia.dz)

 <https://orcid.org/0009-0008-0861-3908>

### Abstract:

*The study aimed to determine the importance of building fiscal space in Algeria in order to restore external economic balance. The paper is based on economic analysis and statistical analysis of dynamic models (VAR). This paper concluded that, Algeria has exceptional opportunities for the financial reset of public finances (internal balance) and the balance of payments (External balance) and reduce the deficit in public finances and maintain the state of external balance of payments.*

*Accordingly, the paper recommended the importance of public financial governance, especially public spending towards the most efficient economic sectors, as well as the importance of a balanced growth strategy commensurate with the economic and social situation in Algeria for economic diversification.*

**Keywords:** *Economic balanced, fiscal space, public debt, monetary policy, vector autoregressive model (VAR)*

**JEL classification codes:** *E20, E61, H30, H50, H60*

**Received:** 2024/01/24

**Accepted:** 2024-01-18

**Published:** 2024-01-26

\* **Corresponding Author**

### Citation:

A Hamidat, & A Bouhoreira, (2024)The importance of building a financial space to restore the external economic balance in Algeria, Journal of Economic Issue Studies, (1)15, p:1-15.

<https://doi.org/10.34118/djei.v15i1.3709>



This work is an open access article, licensed under a [Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International License](https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/).

**مقدمة:**

لا يزال الاقتصاد الجزائري يتكيف مع حالة التباطؤ الشديد منذ الصدمة النفطية التي عرفها العالم منذ صيف 2014 والتي أثرت عليه بشكل قوي وأصبح يتسم بحالة من عدم اليقين على المدى المتوسط مما وُجد مخاوف لدى صنّاع السياسات الاقتصادية و أصحاب القرار بشأن تحقيق النمو واستعادة التوازن في الاقتصاد، وبالرغم من تحسن أسعار الطاقة في السوق العالمية وتحسن أداء بعض القطاعات خاصة قطاعي الفلاحة والأشغال العمومية والتي بيد أنه ليزال هناك قلق من استمرار التباطؤ لفترة أطول نظرا للمناخ غير الملائم على الصعيد الخارجي كما الداخلي، والأسوأ أنه ومع اتّساع حاد في عجز الوضع الخارجي سيما الميزان التجاري واحتياطي الصّرف جنبا إلى ضيق الحيز المالي "Fiscal Space" نتيجة العجز المتراكم في المالية العامة وارتفاع معدلات الإنفاق منذ عقد من الزمن، ظهرت مخاطر جديدة تتمثل في تنامي أفق عدم اليقين ومخاطر التّحيز إلى الدّين، الأمر الذي عمق الوضع المالي وبيد مسألة تحقيق النمو واستعادة التوازن في الاقتصاد.

بالتالي يجب العمل على بناء هوامش الأمان في المالية العامة وتوسيع الحيز المالي لتصويب المسار نحو تحقيق النمو واستعادة التوازن في الاقتصاد، ورغم الإجراءات المعتمدة منذ 2016-2017 والتي استهلكت ببرنامج ترشيد النفقات لاستعادة التوازن الداخلي وإجراءات ضبط قائم الواردات سنة 2018 لاستعادة التوازن الخارجي، والمدعمان بالإصلاح النقدي الأخير في أحكام الأمرية 17-10 والتي تعنى بالنقد والقرض والذي أعطى خياراً للمالية العامة في توسعت الحيز المالي إلا أن النمو وتحقيق التوازن بدا أنه أمر صعب المنال.

أ. **الإشكالية:** بناء على هذه الخلفية، ولضرورة تحقيق النمو واستعادة التوازن في الاقتصاد من جديد والمبني على إصلاحات الأوضاع المالية كما يعتزم صنّاع السياسة الاقتصادية، تأتي هذه الورقة لتحليل وضعية التوازن الاقتصادي الخارجي في الجزائر ومستوى الحيز المالي المتوافر لتصويب مسار النمو واستعادة التوازن في الاقتصاد الجزائري، وعليه تركز ورقتنا في الإجابة على التساؤل التالي فيما تتجلى الإصلاحات التي ينبغي على الجزائر إجرائها من أجل تحقيق النمو واستعادة التوازن الاقتصادي الخارجي؟ وهذا انطلاقاً من الإجابة المؤقتة المتمثلة في طرح الفرضية التي تقول أن ضيق الحيز المالي في الاقتصاد الجزائري نظراً لتراكم العجز المالي وارتفاع معدلات الإنفاق وحدة تباطؤ الاقتصاد يؤثر سلباً على تحقيق النمو واستعادة التوازن الخارجي.

ب. **أهداف وآفاق الدراسة:** تتطلع هذه الورقة للمساهمة في إيجاد وطرح مقترحات وهذا من منطلق الأزمة الكامنة في الاقتصاد الجزائري (التباطؤ الاقتصادي) وذلك من خلال معالجة العناصر التالية:

- تحليل مؤشرات التوازن الاقتصادي الخارجي في الجزائر؛
- تحليل الحيز المالي المتوافر في الجزائر؛
- إجراءات بناء الحيز المالي لاستعادة التوازن الاقتصادي الخارجي في الجزائر؛

**1. تحليل مؤشرات التوازن الاقتصادي في الجزائر:**

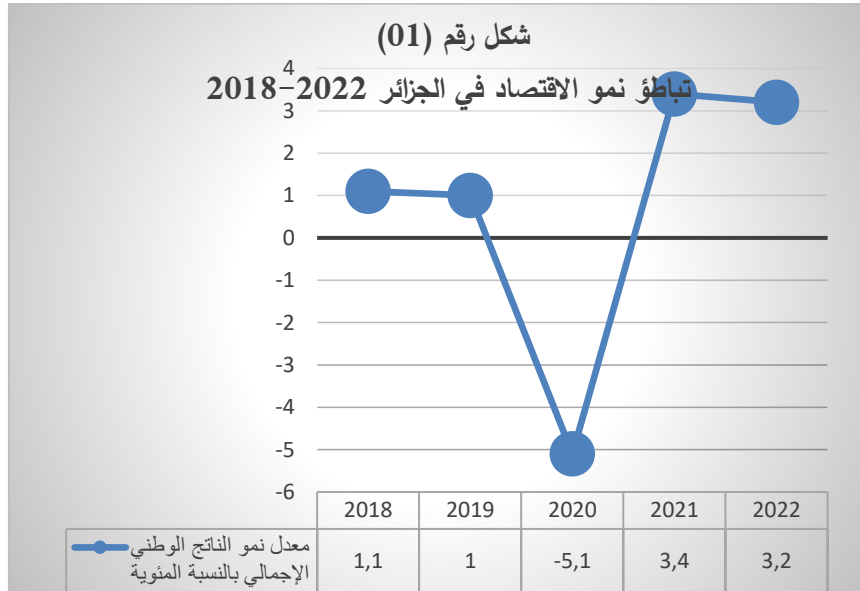
مر الاقتصاد الجزائري منذ استأنف نشاطه مطلع الألفية الجديدة 2001-2002 بعديد المحطات في ظل تقلب البيئة الداخلية وتقلب المحيط الخارجي خاصة أسواق الطاقة العالمية، ونظرا لكون النموذج الاقتصادي يعتمد أساساً على

النمو غير المتوازن المنبني أساسا على قطاع الربيع خلى هذا الأمر الاقتصاد الجزائري رهين التقلبات في أسواق الطاقة العالمية، أو هكذا كان يبدو..

فالصدمة النفطية الأخيرة 2014 ورغم أن الجزائر كان تملك حيز مالي واسع للمناورة نظرا لأسباب عديدة أهمها المستوى التاريخي لأسعار النفط 2008-2013 إلا أن ذلك لم يجنبها حالة الهبوط الاقتصادي الشديد في 2016-2017، وثبت أن الأزمة أعمق من أزمة أسعار النفط. هذا العنصر يصف مؤشرات التوازن الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2010-2018 وآثار الصدمة النفطية على النمو الاقتصادي.

### 1.1. مستوى النمو الاقتصادي في الجزائر:

يستمر تباطؤ وتيرة النمو في الجزائر رغم عديد الإصلاحات والإجراءات المتبعة لاستعادة مسار النمو، فبالأسعار الحالية، سجل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الثلاثي الثالث من 2019 نحو 1.20% (ONS, 2023)، مقابل نسبة 8.60% خلال نفس الفترة من 2018، ويعزى تباطؤ النمو المسجل في الثلاثي الثالث والثلاثي الأخير من 2019 إلى حد كبير في تراجع أداء قطاع الفلاحة.



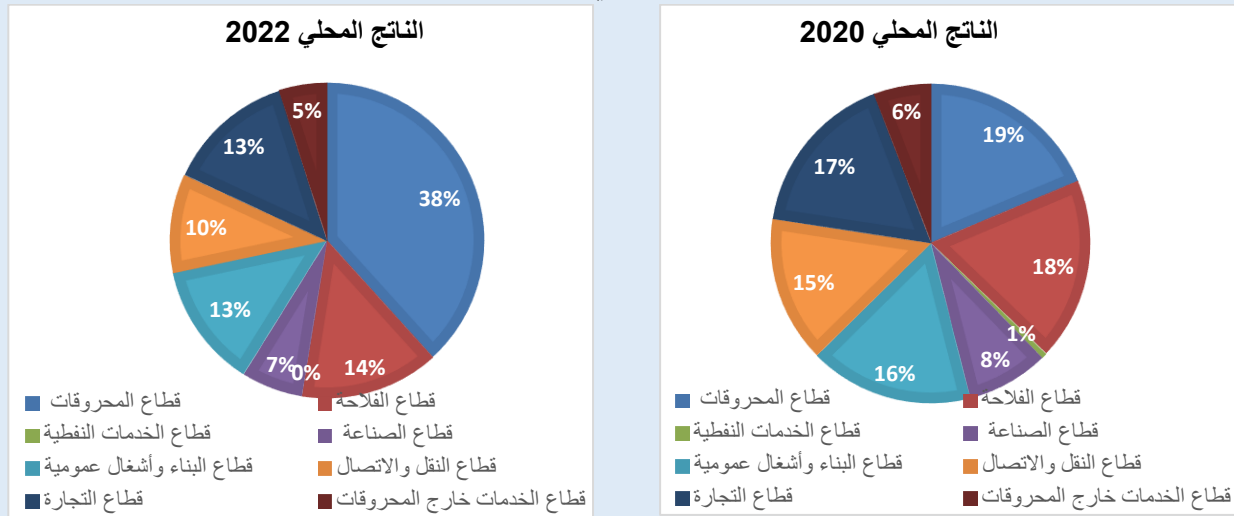
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- ONS, *Les Comptes Nationaux Economiques*, N°234, 2023.

يستمر هذا التباطؤ رغم التحسن المسجل في أداء قطاع هيدرو-كربيد الذي شهد انتعاش معتبر حقق نموا بواقع 1.40% مقابل انخفاض حاد بنسبة 8.40% مسجلة خلال نفس الفترة من 2018 (ONS, 2019)، كما أن قطاع الفلاحة كان السبب الأساسي في تباطؤ إجمالي النمو حين سجل تدهورا كبيرا نحو 03% مقابل نمو بنسبة 5.60% في 2018. ويلاحظ ان اكبر انخفاض كان في سنة بمعدل 06% ( صدمة سالبة) في سنة 2020 ولعل ذلك للأزمة الصحية كورونا التي كان لها تأثير كبير ثم يعود ليتحسن سنة 2021 ويرتفع بمعدل 8% ( صدمة موجبة) ولعل راجع الى التحسن الذي عرفه الاقتصاد الجزائري وكذلك الوضعية الصحية للبلاد.

شكل رقم 02

توزيع الناتج المحلي حسب القطاعات



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- ONS, *Les Comptes Nationaux Economiques*, N°234, 2023.

من الشكل السابق الذي يعطينا عن أهم القطاعات التي تساهم في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وعليه يشكل قطاع هيدرو-كاربير القطاع الأهم رغم تذبذب أدائه في السنوات الماضية، يليه قطاع الفلاحة وقطاع البناء والأشغال العمومية وأخيرا قطاع الخدمات النفطية، فيما عدا ذلك يمثل قطاع الصناعة وقطاع الخدمات خارج المحروقات يمثل قيمة معتبرة لها أهمية مقبولة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي. لذلك، إنه لمن الأهمية بمكان إعادة النظر في النموذج الاقتصادي الذي يستند على قطاع هيدرو-كاربير والإنفاق العام (بشير، 2017، صفحة 27)، والاعتماد على نماذج النمو المتوازنة كمدخل للتنويع الاقتصادي والنزول عن قطاع هيدرو-كاربير الذي أسس لاقتصاد غير مستقر.

## 2.1. مستوى التضخم، البطالة وتآكل المهارات:

تقرب معدلات البطالة بين الشباب من أعلى مستوياتها على الإطلاق منذ استأنف الاقتصاد الجزائري نشاطه في 2001-2002، فهي تتجاوز 11% جنبا إلى وجود عراقيل تنظيمية تحد دون الوصول إلى المناصب العمل وتعطل آلية التوازن بين العرض والطلب على العمل، مما يتطلب الأمر إعادة ضبط ميكانيزمات تسيير طلب العمل وإعادة النظر في توزيع سوق العمل. كما أنّ الفجوة المكتسبة والتي تعطل التوازن بين العرض والطلب على العمل خلقت مخاطر تنظيمية وأخرى ذاتية متعلقة بتآكل المهارات واكتساب الاحترافية والخبرة اللازمة لمتابعة الأنشطة في القطاع الإنتاجي ويبدو أن طول فجوة التشغيل (البطالة الظرفية) قد تحولت إلى بطالة هيكلية مرفقة بتآكل في المهارات بين طالبي العمل، الأمر الذي يتطلب تخفيف القيود المتبعة (عباس، 2021، الصفحات 488-499).

وفي سياق آخر يتواصل الأداء الضعيف للدينار الجزائري متأثرا بتخفيض سعره لاغتنام فارق السعر في تخفيض العجز الداخلي والخارجي، جنبا إلى آثار التضخم الذي سجل تراجعاً مطرداً 1.95% مع نهاية 2019 متجها نحو الانكماش مقابل 4.27% في نهاية 2018، جنبا إلى هذا الوضع وبتراكم المتغيرات الاقتصادية سألفة الذكر وضع الاقتصاد في حالة من التباطؤ المستمر.

### 3.1. مستوى التوازن الاقتصادي الداخلي:

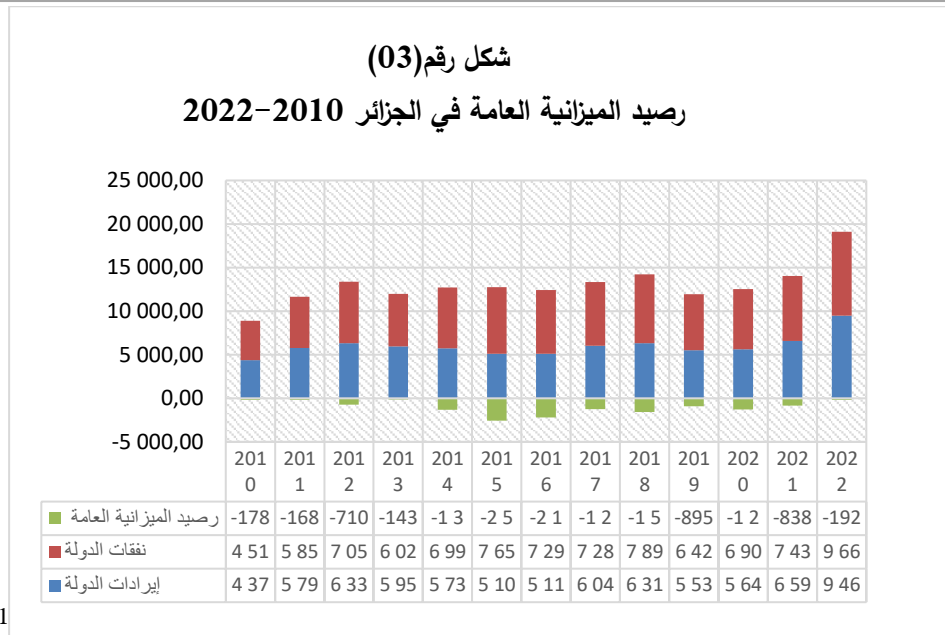
يستمر ضبط المالية العامة في الجزائر بإجراءات أكثر تشددا منذ 2017 هذه الإجراءات أثرت على شريحة واسعة من المجتمع سيما على القدرة الشرائية لهم تزامنا وانخفاض وتخفيض سعر الدينار لاعتبارات التوازن. ورغم ذلك لما تزل بعد رصيد المالية العامة بمستويات حادة من العجز كما يوضحه جدول رقم (01) نتيجة التراكمات وكذا مستويات الإنفاق الكبيرة منذ 2008، وما عمق هذا الوضع الصدمة النفطية القوية منتصف 2014 ما بدد مسألة استعادة توازن المالية العامة على المدى المتوسط خاصة بعد محدودية الإصلاح النقدي 2017 المدرج في أحكام الأمرية 10-17 - التي ألغيت مؤخرا- والتي أعطت للحكومة خيار التمويل الكمي وفق النظريات النقدية، ولكن تبقى الاشكالية المطروحة هل الأهداف من هذه الإجراءات تحققت أم لا؟.

جدول رقم (01)					
تطور إيرادات ونفقات الدولة 2010-2022					
السنوات	الإيرادات من المحروقات	الإيرادات خارج قطاع المحروقات	إيرادات الدولة	نفقات الدولة	رصيد الميزانية العامة
2010	2905,00	1470,20	4379,60	4512,80	-178,20
2011	5790,10	1810,40	5790,10	5853,60	-168,60
2012	6339,30	2155,00	6339,30	7058,10	-710,90
2013	5957,50	2279,40	5957,50	6024,10	-143,70
2014	5738,40	2349,90	5738,40	6995,70	-1323,60
2015	5103,10	2729,60	5103,10	7656,30	-2553,20
2016	1781,10	3329,00	5110,10	7297,50	-2187,40
2017	2126,99	3920,90	6047,89	7282,63	-1234,75
2018	2349,69	3964,27	6313,96	7899,06	-1585,10
2019	2186,21	3347,89	5534,10	6429,52	-895,42
2020	1 921,6	3 719,4	5640,9	6902,9	-1261,9
2021	2 609,2	3 981,9	6597,5	7436,1	-838,5
2022	5 657,7	3 809,6	9467,3	9660	-192,7

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- Bnq D'Algérie, *Evaluation Economique Et Monétaire En Algérie, Rapport 2017*.
- Ministère des Finances, *comptes du Trésor algérien*. [ In Link ] : [www.mf.gov.dz/article/48/Zoom-sur-les-Chiffres-/143/Solde-global-du-Tr](http://www.mf.gov.dz/article/48/Zoom-sur-les-Chiffres-/143/Solde-global-du-Tr) 28-12-2023
- ONS, *Les Comptes Nationaux Economiques, N°234, 2023*.

وفق هذا المسار، تتبع ضرورة ماسة لمواصلة ضبط المالية العامة بإجراءات أكثر حزما وبناء حيز مالي يستعان به إذا ما استمرت حالة التباطؤ لفترات أطول وقد يساعد التحسن النسبي لأسعار الطاقة في ذلك إذا ما تم ترشيد النفقات بشكل أكثر حكمة خاصة من الحكومة وهذا لا يتأتى إلا من خلال تحديد خطط واستراتيجيات أكثر تفصيلا لاستعادة الوضع المالي، لذلك حري بصناع السياسة الاقتصادية في البلاد توجيه السياسة العامة بحرص شديد نحو الموازنة بين أهداف بناء الحيز المالي من خلال إعادة تشكيل عناصر الميزانية هدفا لتحقيق النمو واستعادة التوازن.



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نفس المصادر:

كما نشير في هذا الصدد، إلى أن تغيير نموذج النمو (غير المتوازن) يعد ضروريا للوصول إلى أهداف التنمية لكن من الممكن أن يؤدي إلى آثار غير حميدة في المدى المتوسط نظرا لعدد الاعتبارات أهمها قابلية ومقدرة المجتمع على مساندة الظروف خصوصا وأن تغيير النموذج الاقتصادي يتطلب إجراءات وإصلاحات هيكلية عميقة، لذلك من الأفضل أن يكون على المدى المتوسط والطويل.

#### 4.1. مستوى التوازن الاقتصادي الخارجي:

على صعيد التوازن الخارجي لما يزل بعد ميزان المدفوعات يسجل عجزا للسنة السادسة على التوالي كما يعكس الشكل المقابل نحو (5.90- مليار دولار) متأثرا بعوامل عديدة أهمها حركة الميزان الجاري وتراجع مستوى الصادرات وارتفاع قائم الواردات فقد سجل الميزان التجاري مع نهاية 2019 عجزا بنحو (5.75- مليار دولار)، وقد ثبت بما لا يدع مجالاً للشك أنه عجز هيكلية يرجع لضعف جهاز الإنتاج وليس فقط نتيجة الصدمة النفطية، هذا وقد باشر صناع السياسة الاقتصادية في الجزائر عدة إجراءات لاستعادة التوازن الخارجي:

- ضبط قائم الواردات؛
- تخفيض سعر الصرف؛

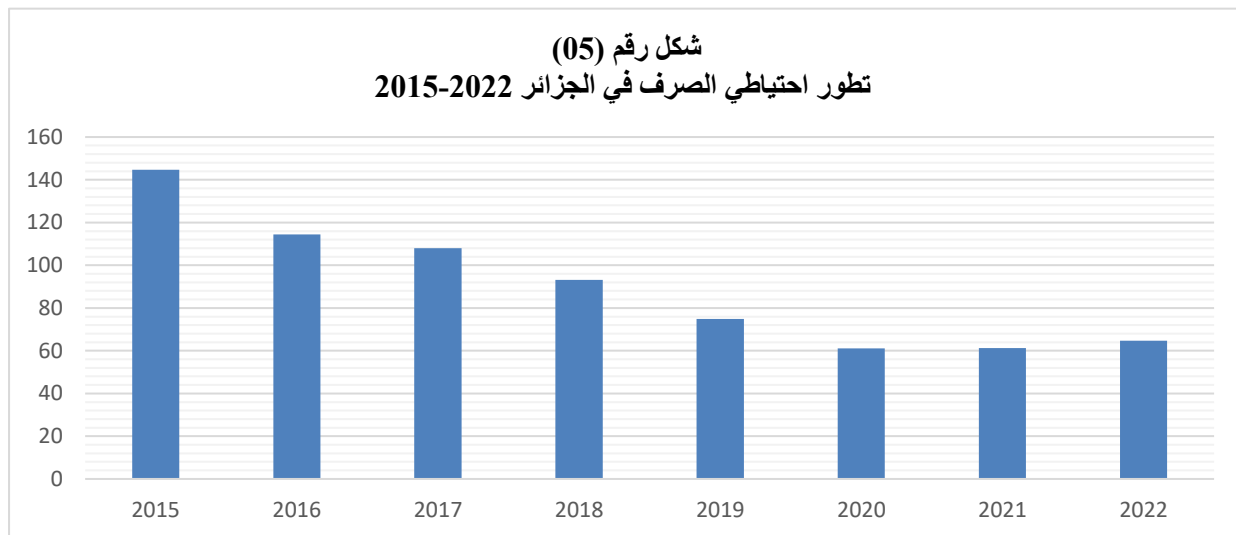
ورغم أنه قد تحسن بشكل معتبر مقارنة ب 2014 إلا أنه ليزال بعيدا عن نقطة التوازن، لذلك حري بصناع السياسة الاقتصادية التركيز على الصادرات من خلال رفع حجم الصادرات المحلية خارج هيدرو-كاربير، وتمثل مجالات الفلاحة كما السياحة مدخلا لذلك، كما يجدر بصناع السياسات الاقتصادية الكف عن التأثير على الدينار لما له من آثار على الطلب المحلي.



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نفس المصادر السابقة.

## 2. تحليل الحيز المالي المتوافر في الجزائر:

الحيز المالي "fiscal space" هو المساحة اللازمة لزيادة الإنفاق أو تخفيض الضرائب دون المساس بالقدرة إلى الولوج للأسواق وقدرتها على تحمل الديون (IMF, 2018, p. 09)، ويكون الحيز المالي محدودا إذا لم يكن من المقدر إجراء تخفيف القيود المالية، ويتم تحليل الحيز المالي من خلال تقييم ديناميكية الدين والعجز على المدى المتوسط والطويل. يوضح الجدول أدناه تطور آثار الدين العام في 2010-2017 ورغم أن أثره غير عميق إلا أنه بنهاية 2015 انعكس بحدّة مع تراجع الناتج المحلي انعكاسا لاختلالات في التوازنات الكلية سيما المالية العامة.



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نفس المصادر السابقة.



جدول رقم (02)

تطور الحيز المالي 2022/2013

السنوات	الدين العام/ إجمالي الدخل	الدين العام/ إجمالي الإيرادات
2013	7,00%	19,69%
2014	7,20%	21,59%
2015	14,70%	47,86%
2016	19,60%	68,98%
2017	30,60%	93,65%
2018	30,60%	84,82%
2019	42,70%	132,56%
2020	51,00%	167,05%
2021	62,10%	207,70%
2022	55,10%	161,18%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- ONS, Les Comptes Nationaux Trimestriels - 4ème trimestre 2018, N°849, 2018.
- ONS, Les Comptes Nationaux Trimestriels - 3ème trimestre 2019, N°880, 2019. [ In Link ] : <http://www.ons.dz>
- ONS, Les Comptes Nationaux Economiques, N°234, 2023.

ومع نهاية 2018 سجل مستوى يتجاوز الدين العام 30% من الناتج المحلي ويرصد أثره على الإيرادات الإجمالية خصوصا وأن احتياطات الصرف في تراجع مستمر كما يعكسه الشكل رقم (05) السابق، نتيجة العوامل السابقة ومواصلة الإنفاق الحكومي الكبير جنبا إلى مواجهة الصدمة القوية 2014 استعجل باهتلاكه مما ضيق الحيز المالي وقلل من هامش المناورة مع مرور الوقت، ما اضطر بصناع السياسة الاقتصادية إلى اللجوء إلى الاستدانة الخارجية لتغطية العجز.

### 3. أثر الحيز المالي على التوازن الخارجي:

يراجع هذا العنصر مدى تأثير الحيز المالي مقاسا بالدين العام الداخلي واجمالي احتياطات الصرف في الجزائر على التغيرات التي يمكن أن تؤثر على التوازن الداخلي للاقتصاد والمعبر عنه بتوازن ميزان المدفوعات.

وفي هذا الخصوص تم قياس الأثر اعتمادا على التحليل الديناميكي لنماذج "VAR"، وباعتبار سلسلة زمنية ممتدة من 1990-2022 للمتغيرات الأساسية التي تعبر عن الحيز المالي والتوازن الاقتصادي الخارجي المذكورة أعلاه، وكانت خطواته على النحو التالي:

#### 1.3. استقرارية السلاسل الزمنية:

من المرجح أن تتسم السلاسل الزمنية التي تصف المتغيرات الاقتصادية الكلية بحالة عدم الاستقرار نظراً لتدخلها جُذراً للوحدة، ولذلك من الضروري اختبار خلوها من جذر الوحدة قبل معالجتها ومعرفة درجة تكاملها، من أجل ذلك نعلم

في هذه الخطوة على الاختبارات التالية (*Dickey-Fuller Test* , *Phillips-Perron Test*)، وقد تم صياغة الفرضية التالية:

- $H_0$ : لا يوجد جذر الوحدة (استقرار السلسلة الزمنية).  
-  $H_1$ : يوجد جذر الوحدة (عدم استقرار السلسلة الزمنية).

وقد تم التوصل إلى أن السلاسل الزمنية مستقرة عند إجراء الفروق "*Level I*" تماما كما تشير النظرية الكلية بأن جل المتغيرات الاقتصادية تستقر بعد إجراء الفروق لذلك يتم قبول فرضية العدم ( $H_0$ ) التي تقضي بعدم وجود جذر الوحدة في السلاسل الزمنية بعد إجراء الفروق الأولى، وبما أن أحد هذه السلاسل تستقر عند المستوى "*Level 2*" أي أنها غير متكاملة من نفس الدرجة، لذلك فإنه ليس من الممكن وجود علاقة تكامل مشترك وعلاقة على المدى الطويل.

### 2.3. تحديد عدد فترات الإبطاء والتأخيرات:

كخطوة أولى لإدراج النموذج الذي يمثل شعاع الانحدار الذاتي "*Var*" فإنه يتم تحديد عدد فترات الإبطاء في مسار نموذج "*Var*" بالاعتماد على الإحصائيات "*Akaike's*" واختبار "*Schwarz*" وهي مبوبة في الجدول أدناه:

#### جدول رقم (03)

##### تحديد فترة الإبطاء والتأخير بالنسبة لمسار النموذج "*var*"

. varsoc Blce\_paimts\_d1 Dette\_int\_d1 RESERVES\_d2, maxlag (4)

Lag-order selection criteria

Sample: 1996 thru 2022 Number of obs = 27

Lag	LL	LR	df	p	FPE	AIC	HQIC	SBIC
0	-548.853				1.1e+14	40.878	40.9208	41.022
1	-537.102	23.502	9	0.005	9.3e+13	40.6743	40.8455	41.2502
2	-528.855	16.496	9	0.057	1.0e+14	40.73	41.0297	41.7378
3	-493.094	71.522	9	0.000	1.5e+13	38.7477	39.1758	40.1875
4	-473.152	39.884*	9	0.000	7.8e+12*	37.9372*	38.4937*	39.8089*

\* optimal lag

Endogenous: Blce\_paimts\_d1 Dette\_int\_d1 RESERVES\_d2

Exogenous: \_cons

المصدر: نتائج برنامج "*STATA.17*".

يجب اختبار "*Akaike's*" و"*Schwarz*" إلى أن درجة التأخير هي (04) كأفضل تأخير للنموذج على التوالي، حيث تطرح تحليلاً للتغيرات التي تحدث بين متغيرات نموذج الدراسة، بمعنى آخر إن كل متغيرة من النموذج المدروسة مفسرة ويمكن توصيفها انطلاقاً من قيمتها المؤخرة بتلك الفترات.

### 3.3. تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي *Var*:

تم إدراج المتغيرات الثلاثة التي تمثل الدراسة، الحيز المالي مقاساً بمستوى الدين العام، إضافة إلى احتياطات الصرف في الجزائر كمتغيرات دافعة ويمثل التوازن الاقتصادي معبراً عنه برصيد ميزان المدفوعات متغيراً مستجيباً للدفعة، كما يتم سرد الفرضيات الإحصائية التالية:

- $H_0$ : لا توجد علاقة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha = 05\%$ ) بين متغيرات النموذج.
- $H_1$ : توجد علاقة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha = 05\%$ ) بين متغيرات النموذج.

وبناء على النتائج المتوصل إليها اتضح أن النموذج من الناحية الكلية مقبول للتفسير الإحصائي (ملحق رقم 01) وعليه يتم قبول فرضية البديل ( $H_1$ ) والتي تقضي بأن النموذج مقبول من الناحية الإحصائية. ويلحظ أن التوازن الخارجي مفسر بنسبة 75% بالقيم السابقة وللمتغيرات الأخرى في النموذج، (ملحق 02)، كما أشارت إحصائية فيشر ( $Prob > F$ )، وتشير دوال الاستجابة كما هو موضح في الشكل أدناه إلى أهمية احتياطي الصرف في التأثير على وضع التوازن الخارجي خلافاً للآثار التي تنتج عن الدين الداخلي والذي أظهر النموذج أنه غير معنوي وغير مؤثر على هذا الخصوص.

### 4.3. اختبارات صحة النموذج المقدر:

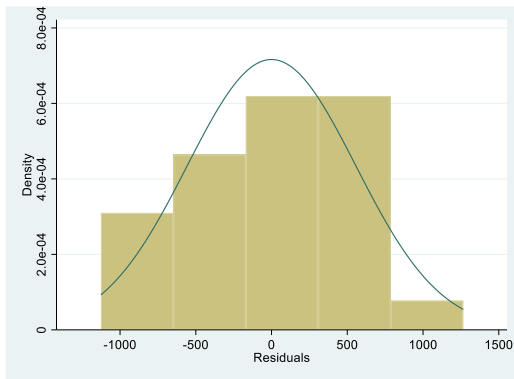
بعد تقدير النموذج يتناول هذا العنصر صحة التقدير المجري وهذا بالاعتماد على جملة من الاختبارات والتي تتمثل في ما يلي:

أ. **التوزيع الطبيعي لبواقي:** يتم صياغة الفرضيات الإحصائية فيما يخص خلو النموذج من المشاكل الإحصائية المتعلقة بالتعدد الخطي حيث تصاغ الفرضيات على النحو التالي:

- $H_0$ : لا تتوزع سلسلة البواقي في النموذج توزيعاً طبيعياً.
- $H_1$ : تتوزع سلسلة البواقي في النموذج توزيعاً طبيعياً.

### شكل رقم (06)

#### اختبار تشخيص صحة النماذج (التوزيع الطبيعي)



. varnorm, jbera

Jarque-Bera test

Equation	chi2	df	Prob > chi2
Bfce_paimts_d1	0.092	2	0.95502
Dette_int_d1	1.280	2	0.52736
RESERVES_d2	1.819	2	0.40274
ALL	3.191	6	0.78456

يكشف التوزيع الطبيعي المعتمد على اختبار "Jarque Bera" كما هو موضح أعلاه، أنّ البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً لذلك يتم قبول الفرضية البديلة التي تقضي بأن سلسلة البواقي في النموذج تتوزع توزيعاً طبيعياً.

ب. **الارتباط الذاتي:** يتم اختبار فيما إذا كانت النماذج تحوي على ارتباط خطي تمّ الاعتماد على اختبار "LM"، وعليه يتم صياغة الفرضيات الإحصائية التالية:

- $H_0$ : لا يوجد مشكل ارتباط ذاتي.
- $H_1$ : يوجد مشكل ارتباط ذاتي.

جدول رقم (04)

اختبارا تشخيص صحة النماذج (التوزع الطبيعي)

. varlmar

Lagrange-multiplier test

lag	chi2	df	Prob > chi2
1	10.2872	9	0.32774
2	13.9013	9	0.12588

H0: no autocorrelation at lag order

أشار اختبار "LM" إلى عدم وجود مشكل ارتباط ذاتي وبالتالي قبول فرضية العدم ( $H_0$ ) التي تقضي بعدم وجود ارتباط ذاتي، ويتم رفض فرضية البديل ( $H_1$ ) التي تقضي بوجود ارتباط ذاتي.

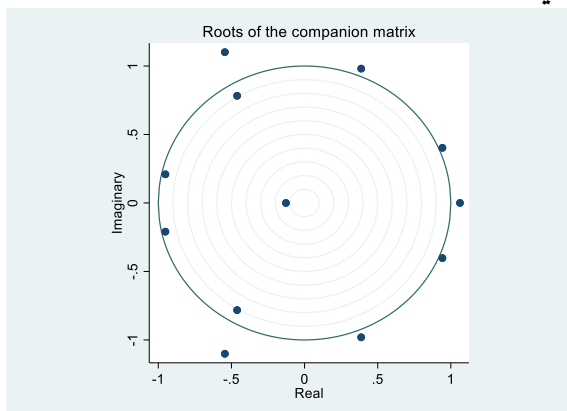
ج. استقرارية البواقي: يتم اختبار فيما إذا كانت النماذج تحوي على ارتباط خطي تمّ الاعتماد على اختبار جذر الوحدة العكسي، وعليه يتم صياغة الفرضيات الإحصائية التالية:

-  $H_0$ : بواقي نموذج شعاع الانحدار الذاتي غير مستقرة.

-  $H_1$ : بواقي نموذج شعاع الانحدار الذاتي مستقرة.

شكل رقم (07)

اختبار استقرار البواقي "الدائرة الأحادية"



Eigenvalue stability condition

Eigenvalue	Modulus
-.5450001 + 1.101105i	1.2286
-.5450001 - 1.101105i	1.2286
1.062402	1.0624
.3870078 + .9808355i	1.05443
.3870078 - .9808355i	1.05443
.9423933 + .4024434i	1.02473
.9423933 - .4024434i	1.02473
-.9515992 + .2094967i	.974387
-.9515992 - .2094967i	.974387
-.4611195 + .7822883i	.908078
-.4611195 - .7822883i	.908078
-.1273517	.127352

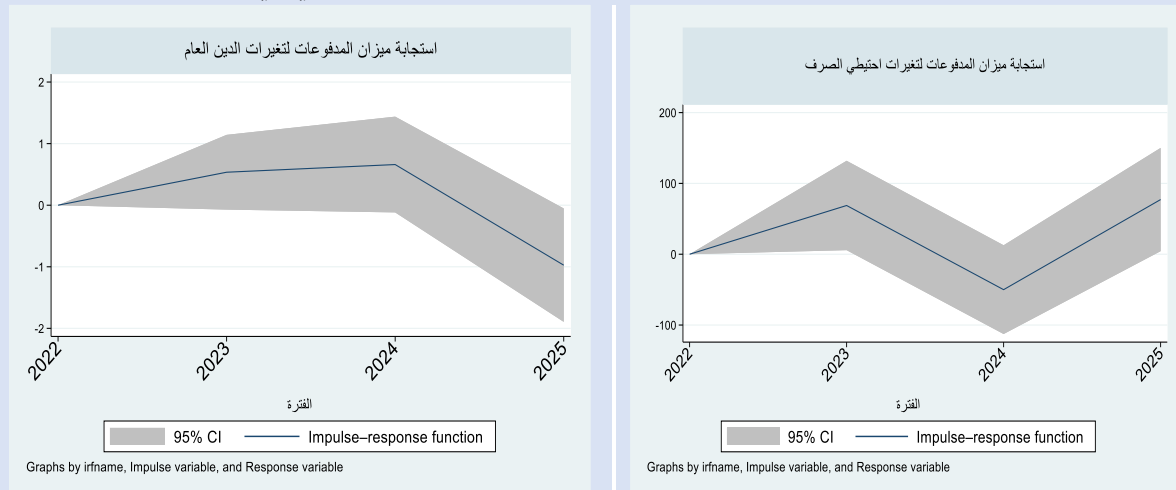
At least one eigenvalue is at least 1.0.  
VAR does not satisfy stability condition.

يفرض اختبار جذر الوحدة العكسي أن تكون سلسلة البواقي مستقرة عندما تكون أقل من الواحد صحيح وبما أن النقاط كلها تتموضع داخل الدائرة الأحادية فإنه يعكس استقرارية النموذج المقدر، وبهذا يتم قبول فرضية البديل ( $H_1$ ) التي تقضي بأن بواقي نموذج شعاع الانحدار الذاتي مستقرة ورفض فرضية العدم ( $H_0$ ) التي تقضي بعكس ذلك.

وعليه من خلال ما سبق ولخُلو النموذج من المشاكل الإحصائية عدا الاختبار الثالث، فإنه يمكن الإشارة إلى أن النموذج مقبول من خلال التقديرات التي أشار إليها ويمكن الاعتماد على جملة النتائج التي أشار إليها.

شكل رقم (08)

دوال نبض الاستجابة لصدمة الاحتياطات على توازن الاقتصاد الداخلي في الجزائر



المصدر: نتائج برنامج "STATA.17".

تعد نماذج الانحدار الذاتي "Var" لتحليل الصدمات الاقتصادية وهذا من خلال تحليل الآثار بالاعتماد على التغيرات الطارئة على باقي المتغيرات وحسب تقدير دالة الاستجابة (IRF) (Stata, 2015, p. 803) المعدة على أفق ستة (04)، ومن خلال ذلك يتضح أن تحليل وتفسير الدالة يتطلب خلو النموذج من الارتباطات الفورية حتى يتأكد من غياب الأثر وعزل الصدمة، أما عدم توافر هذه الشروط فإنه من المرجح أن تحدث صدمة تؤثر على باقي المتغيرات في النموذج بنفس الفترة، وهذا يتعارض مع منهجية دوال الاستجابة والتي تستند إلى المحاكاة المنفصلة والمستقلة بين المتغيرات بمعنى أنه لا يمكن نظريا التعرض لعدة صدمات اقتصادية في نفس الفترة.

وبناء على التقدير المجري، من المرجح أنه في حالة ما إذا حدثت الدفعة (صدمة) الناتجة عن الاحتياطي الصرف آثار سلبية على ميزان المدفوعات (الإشارة ايجابية نظرا لسلسلة العجز في ميزان المدفوعات)، هذا الأخير الذي يتراجع بالتطورات السلبية في كل من احتياطي الصرف، ودالة الاستجابة في الشكل رقم (08) أعلاه تصف ذلك. فاستجابة ميزان المدفوعات لاندفاع في احتياطي الصرف سو تكون مرنة بمرور الفترة الأولى (سنة واحدة) مما يؤثر ايجابا على وضع الميزان والذي يتم بالإشارة السالبة (عجز) وهو السلوك العكسي للدالة على هذا النحو، مما يجعل أثر الاحتياطات موجبا، ومع بداية الفترة الثانية سوف تؤثر ايجابا، وهذا ما أشار إليه التحليل السابق لاحتياطي الصرف مما يجعل التحليل الاحصائي لدالة الاستجابة (الاندفاع) تتوافق مع التشخيص الاقتصادي السابق (شكل رقم 08).

لذلك يتضح أنه يوجد مجال زمني ضرفي لإجراء تدابير فورية لتلافي ذلك، إذن صدمة احتياطي الصرف الايجابية/العكسية تعد متوسطة الأمد لكن يتجاوز مداها ثمانية وحدات معيارية (مليار دينار) كما أشارت سببية غرانجر "Granger" لوجود علاقة ذات اتجاهين تعد أكبر من اتجاه التوازن الخارجي للاقتصاد على الاحتياطات بنحو ستة (06) أضعاف وبه يكون أثر الصدمة أقوى مع طول الأفق الزمني، ويكون بموجب هذا السلوك التوازن الخارجي محدودا.

إنه لمن الأهمية بمكان مواصلة إجراءات الضبط المالي وتعزيز الحيز مالي لمواجهة استمرار العجز الداخلي وتأكيد مكسب التوازن الخارجي والذي من المرجح أنه ضرفي، لذلك يجب تعزيز هذا الاجراءات للحفاظ على وضع الميزان الخارجي (ميزان المدفوعات). كما أنه وفي السياق ذاته، يوفر الحيز المالي لبنة أساسية لإعادة التوازن ومن هذا المنظور نشير إلى أهمية الاستقلال عن إيرادات هيدرو-كاربير والتركيز على الدخل المتأتي من القطاعات الأساسية سيما قطاعي الفلاحة البناء والأشغال العمومية، فمواصلة إجراءات الضبط المالي على المدى القصير سيتيح إجراء تعديلات هيكلية على النمو، ونحن في هذا الصدد نرى أن هناك بعض الإجراءات التي من المهم أن تتبع سيما تحقيق النمو خارج قطاع هيدرو-كاربير والتي من ضمنها:

- مواصلة إجراءات الضبط في الأوضاع المالية بشكل أكثر مرونة: وتمثل إجراءات تحسين أساليب التحصيل الضريبي وتخفيض أجور القطاع العام خاصة تخفيض (عاملي صيغ العقود) وتخفيض المزايا الاجتماعية غير الكفؤة وإلغاء تسرب الأجور سيما منح الأعياد والمناسبات والعطل المدفوعة الأجر (خلاف الدينية والوطنية) مدخلا لبناء وتوسيع الحيز المالي؛
- أهمية تخفيض معدلات الإنفاق الحكومي وتعبئة الإيرادات: ويمثل تخفيض النفقات التشغيلية ونفقات الإعالة والأخرى الاستهلاكية أهم بند لحوكمة الإنفاق العام كما تمثل رفع ضرائب العقار والسيارات والإيرادات غير الضريبية مرجعا مهما في سبيل ذلك؛
- تغيير نموذج النمو: فقد أشار التحليل السابق إلى أهمية قطاعي الزراعة والأشغال العمومية كمدخل لتعديل توليفة الناتج المحلي وإرساء نوع من التنوع؛
- إعداد منهج للتسيير الحكيم للإيرادات والنفقات من أجل ضمان استقرار الوضع المالي في حدود مقبولة؛

## خلاصة:

مع استمرار حالة النمو الباهت لاقتصاد الجزائر وكذا تراكم العجز الداخلي لفترة طويلة جدا، يتأكد بما لا يدع مجالا للشك ضعف السياسات الاقتصادية المتبعة في هذا المجال، وبالرغم من توافر حيز مالي (هامش مناورة ) لدى صناع السياسات الاقتصادية في الجزائر نظرا للمستويات التاريخية لإيرادات هيدرو-كاربير أدى الى وفر في الحيز المالي مما يتيح فرصا استثنائية من أجل إعادة ضبط المالي للمالية العامة وتقليل حدة العجز، كما أن الدفعة الإضافية التي يتيحها انتعاش سوق الطاقة العالمي يشكل سندا قويا لدفع النمو ودعم القطاعات الاقتصادية لاستعادة التوازن، وبناء على التحليل السابق نستقي جملة من النتائج:

- الوضع المالي في الجزائر يتطلب إجراءات مرنة وحازمة في نفس الوقت بهدف استعادة التوازن الداخلي وتأكيد مكسب التوازن الخارجي المحقق منذ منتصف 2023؛
- الحيز المالي في الجزائر معتبر بسبب أسعار هيدرو-كاربير التي ارتفعت منذ الإغلاق الاقتصادي الكبير مطلع 2020 ؛
- يشكل بناء الحيز المالي في الجزائر مدخلا مهما واللبنة الأولى لتحقيق النمو واستعادة أوضاع التوازن في الاقتصاد؛

وفقد أتضح تماما موافقة الفرضية المعدة بشأن الحيز المالي نظراً لتراكمات العجز في المالية العامة، بددت مسألة استعادة توازن الداخلي الاقتصاد في الجزائر وتحقيق توازن ضرفي في ميزان المدفوعات، لذلك يتجلى لنا أهمية مواصلة إجراءات الضبط المالي بشكل سلس على المدى المتوسط استعادة التوازنات الاقتصادية كجواب للإشكالية المطروحة، وهذا لا يتأتى إلا من خلال جملة من الإجراءات نطرحها كمقترحات في هذه الورقة:

- أهمية حوكمة المالية العامة سيما الإنفاق العام نحو المجالات الأكثر كفاءة؛
- أهمية إعداد استراتيجية حقيقية نحو نموذج نمو يتلاءم والوضع الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر، نموذج نمو متوازن كمدخل للتنوع الاقتصادي؛
- والأهم من هذا كله هو تطوير منهج للتسيير الحكيم للإيرادات والنفقات من أجل ضمان استقرار الوضع المالي وترشيد القاعدة الضريبية للحد من هدر المال العام وحالات التهرب الضريبي الذي ينعكس على مستويات المالية العامة، كهدف لخفض الاعتماد على إيرادات هيدرو-كاربيرر وتقليص عجز الموازنة؛

### قائمة المراجع

IMF. (2018). Board Takes Stock of Work on Fiscal Space. , Press Release No. 18/260, 2018, P09.

ONS. (2019). Les Comptes Nationaux Trimestriels. - 3ème trimestre 2019, N°880, 2019. [on the link] : <http://www.ons.dz>.

ONS. (2023). Les Comptes Nationaux Economiques,. N°234.

عباس, ب .، (2021). عباس متطلبات بناء الحيز المالي للاستئناف الاقتصادي في الجزائر، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 09(العدد1)، الجزائر: جامعة 20 أوت 1955 -سكيكدة.488-499.-.

مصطفى بشير. (2017). الجزائر 2030 رؤية استشرافية. سلسلة صناعة الغد، الطبعة الأولى، دار جسر للنشر والتوزيع، المحمدية-الجزائر،.

### Transliteration of Arabic References

Bashīr msyṭfá, al-Jazā'ir 2030 ru'yah astshrafyt-Silsilat ṣinā'at al-Ghad, al-Ṭab'ah al-ūlá, Dār Jusūr lil-Nashr wa-al-Tawzī', almḥmdyt-Algeria, 2017, Ṣ 29.

'Abbās bwhryrh (2021), Mutataḷlabāt binā' al-ḥayyiz al-mālī llāst'nāf al-iqtisādī fī al-Jazā'ir, Majallat al-bāḥith al-iqtisādī, al-mujallad 09 (al'dd1), al-Jazā'ir : Jāmi'at 20 Ūat 1955-skykdt-, ṣ488-499.